

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ:	١٣-٢
بتاريخ:	٢٠٢٠/٧/٨
ملف رقم:	٤٣٥٤/٢/٣٢

مجلس الدولة
الهيئة العمومية لفسمى الفتوى والتشريع
مستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة



جمهورية مصر العربية
مجلس الدولة

رئيس الجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع
المستشار النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

السيد الأستاذ/ وزير الزراعة واستصلاح الأراضي

حيتى طيبة، وبعد،

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٣٩٩) المؤرخ ٢٠١٤/١١/٦، بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة للإصلاح الزراعي وبعض المصالح والجهات الحكومية، بخصوص المديونيات المستحقة على تلك المصالح والجهات لمديرية الإصلاح الزراعي بسوهاج حتى ربط ٣٠/٦/٢٠١٤.

وئفيد: أن النزاع عُرض على الجمعية العمومية لفسمى الفتوى والتشريع بجلستها المعقودة في ١٠ من يونيو عام ٢٠٢٠ م الموافق ١٨ من شوال عام ١٤٤١هـ؛ فاستعرضت ما استقر عليه إفتاؤها من أن نكول الجهة الإدارية طالبة الرأي أو عرض النزاع عن تزويد إدارة الفتوى المختصة بما طلبته من بيانات ضرورية للفصل في الموضوع رغم حثها على ذلك أكثر من مرة، إنما ينبى عن عدولها عن طلب الرأي أو عرض النزاع على الجمعية العمومية مما يقتضى حفظ الموضوع.

ولما كان ذلك وكانت إدارة الفتوى لوزارة الزراعة واستصلاح الأراضي قد طلبت من الهيئة العامة للإصلاح الزراعي باعتبارها الجهة الإدارية طالبة عرض النزاع، أن تقوم بعرض كل نزاع على حدة، على أن يتضمن ذلك بيان المديونية والمساحة وسند الملكية وكيفية تقدير مقابل الانتفاع الخاص بكل جهة أو هيئة، وذلك بموجب كتابيها رقمى: ١٤٣٥ و ٢٣٨ المؤرخين ٢٠١٩/٧/٢٢ و ٢٠٢٠/١/٢٢، على الترتيب، وقد تضمن الكتاب الأخير اعتبار عدم الرد بمثابة عدول عن الطلب، إلا أن الهيئة العامة للإصلاح الزراعي لم



٢١٦٦٣

تابع الفتوى ملف رقم: ٤٣٥٤/٢/٣٢

(٢)

توافق إدارة الفتوى بما هو مطلوب منها؛ مما ينبئ عن عدولها عن طلب عرض النزاع المائل، الأمر الذى يتعين معه حفظ الموضوع.

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع إلى حفظ الموضوع.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تحريراً فى: ٢٠٢٠ / ٧ / ٨

رئيس
الجمعية العمومية لقسمي الفتوى والتشريع
المستشار /
يسرى هاشم سليمان الشيخ
النائب الأول لرئيس مجلس الدولة

